اجتهادات
قانون ساكسونيا

يبدو غريبًا للوهلة الأولى أن يضمحل العقل أو يُعطل فى بلدٍ أنجب أبرز الفلاسفة العقلانيين فى العصر الحديث. ولكن هذا الذى يبدو غريبًا قد لا يكونُ كذلك حين نأخذ فى الاعتبار أنه تعرض لعملية «غسل» شامل بعد هزيمةٍ أسفرت عن تقسيمه وإخضاعه لوصايةٍ مزدوجة بدَّلته تبديلاً. وكانت تلك الوصاية أبشع فى شطره الغربى الذى هيمن عليه بعد إعادة توحيده. فالأوصياءُ الغربيون لا يغسلون بل يُوسِخون ويُلَّوِثون ويُدَّنِسون. ولهذا فليس غريبًا أن ينساق معظم الألمان اليوم وراء خرافاتٍ سعى فلاسفتهم التنويريون إلى محاربة مثلها، وإعلاء شأن العقل ودوره.

وصل هذا الانسياق العجيب وراء خرافة معاداة السامية، وأسطورة المسئولية الأبدية عما جرى لقليلٍ من اليهود فى العهد النازى، إلى حد محاربة كل من يقول كلمة حق

ضد الصهيونية وعدوانها الهمجى، أو يرفض الإبادة الجماعية فى غزة. ليس مسموحًا لأى إنسان حر يُعارض الإبادة الجماعية بدخول ألمانيا. ولا تكتفى الحكومة، التى يقودها حزبُ كان اشتراكيًا وصار صهيونيًا، بمنع الأحرار من دخول ألمانيا، بل تفرض حظرًا عليهم فى دول منطقة شنجن كلها. فقبل نحو شهر مُنع د. غسان أبو ستة رئيس جامعة جلاسكو من دخول ألمانيا للمشاركة فى ندوة دُعى إليها، وأُعيد من المطار. لم يتصور وقتها أن ألمانيا طلبت حظر دخوله 26 دولة أوروبية أخرى. ولكن هذا ما اكتشفه عندما توجه إلى باريس فى 6 مايو الحالى بدعوة من نواب حزب الخضر، للتحدث أمام مجلس الشيوخ. ولأن الهستيريا التى تُسببها خرافة معاداة السامية لا حدود لها، لم تكتف إدارة مطار شارل ديجول بمنعه وترحيله، بل اقتادته إلى زنزانة احتجاز بواسطة حراسٍ مُسلحين قبل تسليمه إلى العاملين فى طائرةٍ أعادته إلى حيث جاء.

هكذا تعود ألمانيا، ودولُ أوروبية أخرى، إلى أسوأ مما كان فى عصورها الوسطى المُظلمة. ويضع حكام ألمانيا

اليوم قواعد تبدو أسوأ من قوانين اعتُبرت نموذجًا لأبشع درجات الظلم، مثل قانون ساكسونيا أو ساكسن حين كان المجرم من عامة الشعب تُقطع رقبته بعكس «الأرستقراطى» الذى كان يرتكب من الجرائم ما يحلو له.